لماذا التمسك بالمقاومة كضرورة إستراتيجية؟

د. علي فياض
2005/9/27

الانسحاب الإسرائيلي القسري من الجنوب اللبناني في أيار 2000، لئن شكّل تحوّلاً استراتيجياً في مسار التطورات السياسية والأمنية، إلا أنه لم يكن كافياً لإقفال الجنوب كجبهة ذات استقرار نسبي وقابلة في كل آن لاحتمالات التصعيد، ذلك أن الطرف الإسرائيلي قد ترك فعلياً عوامل اشتباك عديدة، بعضها ذو نتائج تصعيدية مباشرة وبعضها الآخر يأخذ صفة العوامل الكامنة القابلة لأن تطفو على سطح التطورات تبعاً لتدهور الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة، وهذه العوام هي استمرار احتلاله لمزارع شبعا اللبنانية، واحتفاظة بالأسرى اللبنانيين داخل السجون الإسرائيلية وعدم تسليمه قوات الأمم المتحدة في الجنوب خرائط حقول الألغام التي تركها وراءه في الأراضي اللبنانية وهي تعد بالمئات، وقيامه بخروقات متكررة للسيادة اللبنانية، براً وبحراً وجواً. وكان الإسرائيليون قد أضافوا على هذه العوامل، في أوقات لاحقة ما يزيد الأوضاع تعقيداً، عندما هددوا بقصف مشروع لتغذية قرى لبنانية بالمايه من نهر الوزّاني الذي ينبع من الأراضي اللبنانية ويصب داخل فلسطين المحتلة، علماً أن المشروع لا يستهلك الحصة اللبنانية التي تحددها الاتفاقيات الخاصة فضلاً عن القوانين الدولية. وعندما أقدموا على زرع عبوّات في الجنوب وبيروت استهدفت ناشطين لبنانيين وأودت بحياتهم.

ولئن بدا أن إنجاز صفة تبادل الأسرى والجث برعاية ألمانية واستلام لبنان خرائط الألغام يشكّل تقليصاً لعوامل الاشتباك إلا أن استمرار العوامل الأخرى الأكثر تعقيداً، لا يسمح بتغيير فعلي في الوضعية الاستراتيجية السائدة، وهي وضعية تقوم على مرتكز جوهري، أخذت التطورات في إظهاره وبلورته، وكشفت اللثام أكثر من ذي قبل عن مدى ارتباطه بجيوبوليتيك الجنوب نفسه، أكثر من ارتباطه بعوامل إقليمية أو دولية أبعد مدى، دون أن يلغي التأثيرات المتفاوتة لتلك العوامل. فالجنوب اللبناني يبدو وكأنه رهين وضعية دائمة يمتد على مساحتها الشائكة قوس الاحتلال والتهديد الإسرائيليين، ما يجعل من المقاومة معطىً ثابتاً في تلك الجيوبوليتيك أكثر من كونها رد فعل مرحلي في حقبة سياسية خاصة.

ومن خارج هذه المقاربة، سيكون متعذّراً فهم استمرار الأساس الموضوعي للمقاومة رغم حصول ثلاثة تحوّلات كبرى في المعطيات المحلية والإقليمية والدولية: انسحاب إسرائيل من الجنوب في أيار 2000، أحداث 11 أيلول وإعلان أميركا حربها على الإرهاب. واحتلال أميركا للعراق في سياق إعادة هيكلتها لخريطة الشرق الأوسط، إذ إن معظم توقعات المراقبين والسياسيين بعد كل من هذه التحولات كان يميل للفرضية القائلة بتضيُّق المناخ الذي تقوم عليه المقاومة أو تقلص دورها، إلا أن هذا لم يحدث بتاتاً، بل على العكس، بدت التطورات وكأنها تشير إلى رسوخ هذا الدور بدل انحساره.

فالاحتلال والتهديد الإسرائيليان في لبنان، كما ذكرنا يشكّلان الأساس الموضوعي الذي يفرض وجود مقاومة ويبرّر وظيفتها، وهما عاملان لا يوحيان بأي أثر لانتفاء وشيك لهما، خاصة وأن التهديد الإسرائيلي للبنان بأشكاله المختلفة، هو معطى بنيوي في السياسة الإسرائيلية، وكان حاضراً على الدوام عملياً وسياسياً على مدى العقود الماضية، وعلى هذا الصعيد، لا شيء يقتضي الافتراض بتغيير مستقبلي وشيك أو في المدى المنظور.

وفي مواجهة هذين العاملين، تعتمد المقاومة استراتيجية مركَّبة تقوم على وضعيتين متكاملتين:

1- **الوضعية الخاصة بمزارع شبعا بصفتها أرض لبنانية محتلة**، حيث تعتمد المقاومة الحق بالمبادرة وفق استراتيجية العمليات المباغتة وجعل المنطقة المحتلة ساحة مواجهة كامنة، قابلة في كل آن للتصعيد المحتمل، وما يعنيه ذلك هو جعل مسرح العمليات بمثابة خاصرة رخوة للإسرائيليين من الناحية الميدانية، وتأكيد للحق اللبناني بالمقاومة لتحرير الأرض من النايحة السياسية. وهذا ما يظهره المنوال الزمني المتقطّع والمتباعد للعمليات، الذي يعكس أيضاً تجنباً للانجرار إلى المواجهات المفتوحة لكنه يبقى الخيار قائماً في رد دفاعي قد يؤدي إليها. إذن إن الوضعية الخاصة بمزارع شبعا محكومة بمعادلة ثابتة هي الحق بالمبادرة في عمليات المقاومة تأسيساً على كون الأرض محتلة، في منوال غير منتظم تحدده المقاومة بناءً على تقديراتها للموقفين العسكري والسياسي، ولظروف العدو وللمصالح الوطنية اللبنانية.

2- **الوضعية الخاصة بالأراضي المحرّرة في موازاة الخط الأزرق.** وهي وضعية ترتبط أساساً بالسلوك الإسرائيلي تهديداً أو اختراقاً أو عدواناً، حيث تقوم استراتيجية المقاومة على الحق برد الفعل على ما يقوم به الإسرائيلي تجاه السيادة أو الأمن القومي اللبناني، بالاستناد إلى معادلات متحرّكة، تحددها المقاومة بالتناسب مع نوعية وحدم الاعتداء الإسرائيلي. ووفق مروحة واسعة من الخيارات المتدرّجة، مع الإشارة إلى أن

الأمن القومي اللبناني (مثل كل مفهوم للأمن القومي) يتصل بحماية الأفراد والمنشآت مدنية كانت أم عسكرية، والاقتصاد والأمن الاجتماعي والمصالح الوطنية الكبرى والتحالفات السياسية أو العسكرية التي تعزز الأمن الوطني. ومن هذه الزاوية، تقوم الصلة بين الاعتداء على مواقع سورية في لبنان أو داخل سوريا والأمن القومي اللبناني، ذلك أن البلدين لبنان وسوريا محكومان لمعاهدات وتحالفات مشتركة ويندرجان في إطار متصل استراتيجي واحد، بحيث إن الاعتداء على أي طرف منهما يترك تأثيراته الحاسمة على الطرف الآخر ويشكّل تهديداً له في الآن نفسه.

يتبين من أداء المقاومة الإسلامية وفق الوضعيتين السالفتين، أنه أداء يستند إلى خلفية دفاعية قامت على عدم تجاوز الحدود الدولية عملياً وعلى التمسّك بالحق في تحرير الأراضي اللبنانية في مزارع شبعا المحتلة، وبالتالي، فإن انحصار المواجهة بين المقاومة والإسرائيليين سيبقى متركّزاً داخل المزارع، بوصفها القاعدة الأساسية للمواجهة من قبل المقاومة التي تقاتل جيشاً محتلاً على أرض محتلة، ما دام جيش الاحتلال خاضعاً لقواعد المواجهة دون خروج عنها. وفي حال لجوئه إلى أي شكل من أشكال التصعيد أو الاعتداء خارج مزارع شبعا، فإن المقاومة سترد، وفق ما يرد على لسان قادتها ووفق ما أظهرته المجريات الميدانية على مدى السنوات الماضية، بما يتناسب مع حجم وشكل ونوعية الاعتداء.

في الواقع، يفترض الجانب الإسرائيلي، بحسب ما ذكر مراراً، أن لدى المقاومة الإسلامية وعلى مقربة مباشرة من الحدود، بنية عسكرية كبيرة تتشكّل من نقاط مراقبة ومواقع وقواعد عسكرية، بعضها مكشوف وبعضها الآخر مموه تمويهاً كاملاً، وأخطر ما في ذلك، بحسب الإسرائيلي، هو إنشاء الصواريخ التي باتوا يحسبون لها حساباً في أية مواجهة محتملة أو في أية حرب ينوي شنها على لبنان أو سوريا، كل هذا يشكّل إظهاراً لبعد استراتيجي إضافي للمقاومة، بوصفها عنصراً رئيسياً في التوازنات العسكرية الإقليمية إلى جانب الأبعاد الأخرى التي ترتبط بمواجهة عاملية الاحتلال والتهديد الإسرائيليين للجنوب اللبناني. وما جرى إنجازه لغاية الآن، يظهر نجاح المقاومة في الإبقاء على ملف مزارع شبعا مفتوحاً وعلى حماية الحدود اللبنانية من الاختراف، وتشكيل مظلة حماية لمشاريع الاستفادة من المياه اللبنانية وإطلاق الأسرى اللبنانيين من السجون الإسرائيلية، وإجبار الإسرائيلي على تسليم خرائط حقول الألغام في الأراضي اللبنانية التي انسحب منها.

على ضوء ذلك، يتضح السياق الاستراتيجي الذي يحوي قواعد المواجهة في الجنوب اللبناني، إذ إن توزع الأداء العسركي للمقاومة على وضعيتين، واحدة تقوم على الحق بالمبادرة في المنطقة المحتلة، وأخرى تقوم على الحق بالرد في المنطقة المحرّرة، يظهر الطابع العقلاني

لاستراتيجية حزب الله في مقاربته لقضية شديدة الخطورة وشديدة التعقيد، ولا شك في أن الطابع العقلاني هذا قد قيَّد قدرة الإسرائيلي على استغلال المعطيات القائمة أو قلبها وتوظيفها لصالحه رغم الطابع الشديد الاضطراب الذي يخيِّم على الشرق الأوسط برمته. وفي المقابل، وفَّر ذلك للمقاومة حماية قانونية أضيفت إلى شرعيتها المزدوجة الناشئة من وظيفة المقاومة نفسها في التحرير وحق الدفاع من جهة، ومن رعاية الدولة اللبنانية للمقاومة في دورها الذي تقوم به من جهة أخرى.

وإذا ما أردنا أن نفتش عن تسمية لاستراتيجية المقاومة الإسلامية في الجنوب اللبناني في طورها الذي استقرت عليه بعد مضي ما يزيد على ثلاث سنوات ونصف من الانسحاب الإسرائيلي في أيار 2000، على أن تكون تسمية قادرة على التعبير عن مجموع قواعد المواجهة التي تراكمت في عملية تطورية إبان تلك السنوات، لوجدنا بأن التسمية الأفضل هي: الدفاع الاستراتيجي.

ونقصد بالدفاع الاستراتيجي هنا، أن الدفاع يأخذ كل الميزات الإيجابية للهجوم، إلا أنه يؤدى بمنطق دفاعي وقواعد دفاعية، إذ إن قتال المقاومة لقوات الاحتلال على أرض محتلة هو عملية دفاعية، والتصدي لحالات الاعتداء أو المس بالسيادة أو خرق الحدود أو تهديد الأمن القومي تندرج كلها في الإطار الدفاعي، إلا أن العملية الدفاعية عندما تكتسي طابعاً استراتيجياً، فإنها تعبّر عن لحظة متقدّمة في الصراع، تملك كل القابليات والشروط كي تنفتح على بلوغ الصراع ذروته. وسواء بلغ الصراع ذروته أو راوح عند وضعيته القائمة، فإن الوظيفة المشتركة بينهما، هي في القدرة على تقييد حركة الخصم وكسر مشروعه، وربما إلحاق الهزيمة به. والتاريخ العسكري حافل بشواهد لا تُحصى، أدى فيها الدفاع الاستراتيجي إلى انكفاء الخصم وإنهاكه أو انكساره وهزيمته.

فالدفاع الاستراتيجي تقوم فلسفته الأساسية على جعل الإسرائيلي في موقع الإدراك جيداً في أن أي حرب أو عدوان سيكونان ذا كلفة باهظة قد لا يكون قادراً على تحملها...

إن الدفاع الاستراتيجي يتجلّى بوصفه نظرية التعاطي مع الحقبة الراهنة بتعقيداتها المعروفة، في ظل عدم توفر فرصة واقعية أو علية لاستراتيجيات أخرى، كالهجوم الاستراتيجي أو التوازن الاستراتيجي بمعناه التقليدي الذي كان سائداً في الثمانينات.

في واقع الحال تبدو سياسة المقاومة في اعتماد الدفاع الاستراتيجي وكأنه تؤدي دوراً غير مباشر في الحؤول دون انفلات المغامرات الإسرائيلية إقليمياً ودفع المنطقة إلى فوضى عسكرية عارمة. ويظهر ذلك وكأنه أيضاً يسهم من ناحية النتائج غير المباشرة في تعزيز

الاستقرار الإقليمي الذي سيبدو من غير دور المقاومة في الجنوب على درجة كبيرة من الاختلال في التوازنات القائمة الذي يفتح أمام الإسرائيلي شهية الاندفاع للتصعيد العسكري...

في المحصّلة يمكن اختصار الواقع الذي يفرض التمسك باستمرار المقاومة كضرورة استراتيجية بعشرة أسباب نوردها على النحو التالي:

1- تحرير الأرض المحتلة في ظل عدم وجود مؤسسات دولية قادرة على أن تفرض هذا الأمر.

2- مواجهة التهديد الإسرائيلي، والمقصود بالتهديد الإسرائيلي، هو وجود مجتمع حرب عدواني في حالة عداء مع لبنان، بحسب التاريخ والتجربة، يعتمد الوسائل الإجرامية العدوانية في تنفيذ ساساته.

إسرائيل هي إسرائيل، لن تكون ملاكاً ولا جاراً صديقاً.

وحاجة لبنان إلى سياسة ردع، تحول دون تطبيق السياسات العدوانية الإسرائيلية التي تستند إلى التفوق العسكري التقليدي (اختلال موازين القوى العسكرية).

3- تحرير الأسرى اللبنانيين.

4- مواجهة سياسات الاستفراد التي تقوم بها أميركا وإسرائيل، لإرغام الدول العربية على الدخول في اتفاقيات سلام أو تبادل علاقات تجارية أو فتح مكاتب تطبيع مع "إسرائيل".

5- استمرار الصراع العربي – الإسرائيلي الذي يعرض المنطقة في كل لحظة إلى تداعيات غير محسوبة. إن واقع الدول الأخرى أكثر تحصيناً، حيث أن البعض محصَّن أميركياً، والبعض الآخر محمي باتفاقيات تسوية، فيما أن للبعض الآخر إمكاناته البشرية والعسكرية التي تتجاوز ما لدى لبنان. إن لبنان من هذا المنظار هو الأقل حماية.

6- مشكلة المياه والأطماع الإسرائيلية. الوزاني، والحاصباني والليطاني. حيث يحضّر مشاريع للمنطقة لترتيب تقسيم المياه. ماذا لو قرر لبنان استكمال سياسة الاستفادة من حقوقه في المياه؟ ما هو الموقف الإسرائيلي؟ وكيف سيواجه لبنان التهديدات الإسرائيلية المحتملة التي تمنع لبنان، من الاستفادة من حقوقه، على غرار ما حصل في الوزاني.

7- حماية السيادة اللبنانية: لبنان البلد الوحيد في العالم التي تعتبر أجواؤه ومياه مستباحة بصورة يومية، فضلاً عن أراضيه.

ولبنان البلد الوحيد في العالم الذي يلتبس فيه مفهوم الكرامة الوطنية. كيف يمكن للكرامة الوطنية أن تتعايش مع الاستباحة اليومية للسيادة الوطنية. (في الصين قامت الدنيا ولم تقعد بسبب معلومات خاطئة وردت في كتاب تاريخ ياباني).

8- مواجهة التوطين، توطين الفلسطينيين هو إحدى المخاطر التي تستهدف لبنان، والتوطين في السياسات الأميركية، سيفرض على لبنان والدول العربية الأخرى. وهذه مشكلة تتحمل مسؤوليتها إسرائيل وأميركا. اللذان يجب أن يعملا على إعادة الفلسطينيين لأرضهم. والمقاومة ستواجه سياسة التوطين وهي أحد عناصر الضغط للحؤول دونه.

9- إن إسرائيل تعتمد سياسة تسليح مستوطناتها. وتبني استراتيجياتها الدفاعية والهجومية في قبال الحدود اللبنانية وكل الحدود الأخرى، على قاعدة أن مجتمعها مجتمع حرب، أي تسليح المدنيين. ففي ظل استمرار حالة الحرب، إن لبنان مضطر من زاوية التوازن أن يقوم بالسياسة نفسها. أي تعددية العوامل الدفاعية بما فيها العامل المدني.

10- حماية الاستقرار اللبناني. حيث أن إسرائيل تطمح دائماً بأن تتدخل في التناقضات الطائفية اللبنانية، بهدف إثارة الاضطراب والفتنة من ضمن تصور استراتيجي يسعى إلى شرذمة المنطقة عبر تحريك الأقليات وتعميق الخلافات الطائفية وصولاً إلى إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للمنطقة إثنياً وطائفياً. لقد أظهرت التجربة أن المقاومة الشعبية هي العامل الرئيسي في لجم الاندفاع الإسرائيلي على قاعدة التحسب من رد فعل المقاومة...